

توسع ملحوظ في أنشطته وتوجه متزايد نحو المشاريع الإنمائية

يُمَوَّل 54 مشروعاً وعمليّة عون فني

عملية وزعت على المشاريع بعدد 23 مشروعاً و31 عملية في العون الفني و8 دراسات جدوى فيما بلغ عدد عمليات الدعم المؤسسي 23 عملية. ويعكس النشاط التمويلي للمصرف في 2008 التوجهات العالمية وكذلك مواكبة التطورات التي شهدتها اقتصاديات البلدان الإفريقية المستفيدة من عون المصرف، في ضوء خطة المصرف الخمسية للتمويل. والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات نشاط المصرف في 2008/2007.

أصدر المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) التقرير السنوي للعام 2008 والذي جاء في ثلاثة فصول (عدا الملاحق)، استهلت بالإشارة إلى أهم نشاطات المصرف في العام 2008/2007 حيث جاءت نشاطات المصرف في 2008 على النحو التالي:
- بلغ إجمالي تكاليف المشروعات التي نفذها المصرف 1069.2 مليون دولار في 2008.
- وصل عدد العمليات التي قام المصرف بتمويلها 54

أهم مؤشرات نشاط المصرف 2007 - 2008

2008	2007	البيان
190.0	180.0	إجمالي مخصصات التمويل (مليون دولار)
183.25	173.5	قروض المشاريع (مليون دولار)
6.75	6.5	منح العون الفني (مليون دولار)
189.95	179.6	إجمالي الالتزامات (مليون دولار)
183.25	173.1	قروض المشاريع (مليون دولار)
6.75	6.5	منح العون الفني (مليون دولار)
54	56	إجمالي عدد العمليات
23	25	المشاريع
31	31	العون الفني:
8	8	دراسات جدوى
23	23	دعم مؤسسي
50.5%	58%	متوسط عنصر المنحة لقروض المشروعات
1069.42	730.1	التكاليف الإجمالية للمشروعات (مليون دولار)
-	15.9	مساهمة المصرف في مبادرة HIPC (مليون دولار)
45	38.4	تمويل عمليات التجارة الخارجية (مليون دولار)
(109.7)	174.9	إجمالي الإيرادات (مليون دولار)
(90.6)	164.2	صافي الدخل (مليون دولار)



في بقيمة 190 مليون دولار في 2008

توسع وتنوع في النشاط

في مشروعين في 2007 بقيمة 3 ملايين دولار. وقد تصدر قطاع البنية الأساسية أولويات عمل الصندوق، حيث حظي بالنصيب الأوفر من هذه الالتزامات بمخصصات تمويلية بلغت 97 مليون دولار بنسبة 52.9% من إجمالي القروض المقدمة.

وجاء قطاع الزراعة والتنمية الريفية في المرتبة الثانية للدور العام الذي يوليه المصرف في توفير الأمن الغذائي للسكان وتحسين مستوى معيشتهم بمخصص بلغ 43.2 مليون دولار بما نسبته 23.5% من إجمالي الالتزامات. ويوضح التقرير أن المشروعات الممولة تضمنت الري والصرف الزراعي واستصلاح الأراضي والتحكم في المياه بالسدود وتنمية الثروة الحيوانية.

وجاء قطاع الطاقة في المرتبة الثالثة بنصيب 9 ملايين دولار مثلت 4.9% من الإجمالي معظمها تم توجيهه لكهرباء الريف بنسبة 4.9%، وفي المركز الرابع جاء القطاع الاجتماعي بنصيب 19.5 مليون دولار، بنسبة 10.6% من إجمالي مخصص القروض وشمل توجيه القروض في هذا القطاع 4 مشاريع في مجال التعليم والصحة.

وقد واصل المصرف تقديم قروضه وفق طبيعة المشروعات الممولة ومع الأوضاع الاقتصادية للدول المستفيدة التي أغلبها من الدول ذات الدخل المنخفض.

وسرداً لطبيعة شروط التمويل، أشار التقرير إلى أن المتوسط المرجح لمدة القرض بلغ 27.4 سنة مقابل 28.66 سنة في 2007. وبلغ المتوسط المرجح للضائقة 1.5% في عام 2008 مقابل 1.28% في عام 2007، على الرغم من أن 6 قروض منحت بنسبة فائدة 2% أو تزيد.

وقد انخفض المتوسط المرجح لفترة السماح إلى 8.49 سنوات مقابل 9.22 سنوات في 2007 وبلغ متوسط عنصر المنحة لمدى يسر القروض 50.48% في عام 2008، محتسباً على أساس معدل خصم قدره 6.5% في عام 2008 مقابل 57.94% في عام 2007 على أساس نفس معدل الخصم.

وعنصر المنحة، كما أوضح الفصل الأول، لا يزال يبرهن على مواصلة المصرف دعمه للدول الإفريقية وتفهم أوضاعها المالية والاقتصادية الصعبة.

والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للقروض في 2007 و2008:

النسبة %		المبلغ (مليون دولار)		عدد المشاريع		التوزيع القطاعي
2008	2007	2008	2007	2008	2007	
52.93	77.7	97.00	134.50	11	16	البنية الأساسية والبيئة
23.58	9.8	43.20	16.90	5	3	الزراعة والتنمية الريفية
4.91	5.2	9.00	9.00	1	1	الطاقة
10.67	5.6	19.55	9.70	4	3	القطاع الاجتماعي
7.91	1.7	14.50	3.00	2	2	القطاع الخاص
100.00	100.00	183.25	173.10	23	25	المجموع

3.2 مليار دولار لتمويل 450 مشروعاً

وتأكيداً على أهمية البعد التنموي في عمليات المصرف التمويلية منذ تأسيسه وحتى الآن، أشار الفصل الثاني إلى أن الاجمالي المتراكم لتمويلات المصرف في الفترة من 75 - 2008 حوالي 3.3 مليارات دولار، خصص منها 3.2 مليارات لتمويل 450 مشروعاً انمائياً، وبلغ صافي التزامات قروض المشاريع 2.6 مليار دولار، نصيب قطاع البنية الأساسية منها 1.5 مليار بنسبة 56.4% وقطاع الزراعة والتنمية الريفية 681.4 مليون دولار بنسبة 25.8%، فيما احتل قطاع الطاقة المرتبة الثالثة بنسبة 6.6% بمجموع قروض بلغ 174.9 مليون دولار.

وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة بمبلغ 52.9 مليون دولار بنسبة 2% واحتل القطاع الاجتماعي المرتبة الرابعة باجمالي قروض بلغت 150.1 مليون دولار وبنسبة 5.6%، فيما جاء القطاع الخاص في المرتبة قبل الأخيرة بقروض بلغت 77.9 مليون دولار، وجاء برنامج العون العاجل في المرتبة الأخيرة بقروض بلغت 12.6 مليون دولار بنسبة 0.48% من الاجمالي.

والصورة التالية توضح أحد المشروعات الممولة من قبل المصرف في ليسوتو وهو منظر عام لسد في ليسوتو ضمن مشروع ري الحيازات الصغيرة.

شروط ميسرة في 54 عملية خلال 2008

وفي الفصل الثاني من التقرير سرد التقرير وصفاً تفصيلياً للمشروعات وعمليات العون الفني التي قدمها المصرف للدول الأفريقية في 2008، حيث بلغ عدد المشروعات الممولة 23 مشروعاً فيما أنجز المصرف 31 عملية عون فني في عدد كبير من الدول الأفريقية.

ومن الملاحظ أن المصرف حرص على مواصلة شروطه الميسرة للحصول على القرض وفترتي السماح ونسبة الفائدة السنوية في كافة القروض الممنوحة حيث بلغت مدة القرض 30 سنة وفترة السداد 20 عاماً فيما وصلت فترة السماح 10 سنوات بفائدة سنوية 1%.

وقد تركزت القروض الممنوحة في قطاعات البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية والطاقة والقطاع الاجتماعي والقطاع الخاص.

وباستثناء القطاع الخاص فقد حظيت كافة المشروعات الممولة بنفس شروط التمويل، باستثناء قرضين في القطاع الخاص حيث بلغت مدة القرض في القرض المقدم من خط تمويل للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لمجموعة دول أفريقية 7 سنوات وفترة السداد 4 سنوات وفترة السماح 3 سنوات، فيما بلغت نسبة الفائدة سنوياً لليبور لسته أشهر 25 نقطة أساس.

وجاءت مدة القرض في القطاع الخاص المقدم لجمهورية أوغندا 25 سنة وفترة السداد 21 سنة وفترة السماح 4 سنوات، فيما جاءت نسبة الفائدة 2.5%، ويأتي الاختلاف حسب طبيعة عمل المشروعات المقدمة ونوعيتها وكذلك وفقاً للخطة الخمسية التي يتبناها المصرف في تمويل مشروعات والتي تركز على نوعية المشروعات ذات الطبيعة التنموية.

وفي مجال العون الفني تركزت عمليات المصرف في زيادة قدرات الجهات والهيئات الحكومية في رفع قدرات العاملين الفنية وكذلك المساهمة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وكذلك مشروع تطوير قطاع الزراعة على المستويات الإقليمية والثنائية.

ومن بين 31 عملية في مجال العون الفني، جاء نصيب العمليات على المستوى الإقليمي 14 عملية، فيما استحوذت العمليات الثنائية على 17 عملية.

سياسة استثمارية «حسيفة»

واستعرض الفصل الثالث من التقرير الموارد المالية للمصرف، حيث أوضح أن الأزمة المالية أثرت بشكل سلبي على أداء أسواق الأسهم في 2008 والتي منيت بخسارة قدرها 30 تريليون دولار وبنسبة تراجع 42%. وقد حققت إيرادات الاستثمار انخفاضاً بـ 281.5 مليون دولار خلال 2008 بنسبة تراجع 183.9% عن عام 2007، وانخفضت إيرادات فوائد القروض بمبلغ 1.8 مليون دولار، بينما ارتفعت الإيرادات الناجمة عن استرجاع الاحتياطي الخاص بمبلغ 30.5 مليون دولار.

وأشار التقرير إلى أن المبلغ السالب لإيرادات الاستثمار في 2008 وقدره 128.4 مليون دولار يمثل 5% من قيمة الاستثمارات الاجمالية للمصرف بداية التي تقدر بـ 2.55 مليار دولار.

وتعد هذه النسبة مقبولة في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية وأداء الأسواق المالية خلال 2008. وتناول التقرير في الفصل الثالث كيفية توظيف الموارد السائلة للمصرف والمجازة من قبل مجلس إدارته والتي تهدف للمحافظة على رأس المال وزيادة موارده دون تعريض موجوداته لأية مخاطر.

وبين التقرير أن ذلك تم عن طريق: توظيف الموارد السائلة للمصرف في ودائع قصيرة الأجل ومحاظ لأوراق مالية في ضوء سياسة استثمارية محافظة وضوابط محددة تراعي متطلبات السيولة.

وإضافة لما سبق، فإن من بين العوامل الهامة التي اتبناها المصرف لتوظيف موارده تنويع الأوعية الاستثمارية مع المحافظة على رأس المال وتحقيق أفضل العوائد المتاحة.

والجدول التالي يوضح إيرادات الصندوق في 2008 و 2007.

البيان	2008 مليون دولار	2007 مليون دولار	الفرق مليون دولار
إيرادات الاستثمار	(128.4)	153.1	(281.5)
إيرادات الفوائد على القروض	17.4	19.2	(1.8)
إيرادات أخرى	0.5	1.7	(1.2)
مخصص الاحتياطي الخاص	0.8	0.9	(0.1)
استرجاع مخصص انخفاض	35.3	4.8	30.5
المجموع	(74.4)	179.7	(254.1)

في الدليل الإرشادي للمتطلبات البيئية لمشاريع التنمية:



ضوابط وإجراءات موحدة للحد من الخسائر الاقتصادية والمحافظة على المصادر الطبيعية

أصدرت أمانة مجموعة التنسيق بالصندوق العربي الدليل الإرشادي للمتطلبات البيئية لمشاريع التنمية والذي يقع في ٣٤ صفحة من القطع الصغير، ويحتوي على ثلاثة فصول (عدا الملاحق) الفصل الأول منها مدخل يتناول أهداف الدليل وتعريفاً للأثار البيئية للمشاريع وأهداف دراسة الأثار البيئية وخصائص الدليل ومسؤولية المقترض. أما الفصل الثاني فهو بعنوان مراحل التعامل مع المقترض الذي يبين أنها ٣ مراحل، الأولى منها تتناول فترة التباحث حول القرض وتصنيف المشروع من الناحية البيئية، والشروط المرجعية لإعداد تقرير تقييم الأثار البيئية من قبل المقترض فيما المرحلة الثانية تتطرق إلى تقييم الأوضاع البيئية عند تقييم المشروع من قبل الصندوق أما المرحلة الثالثة فتتعلق بالمراقبة والمتابعة أثناء تنفيذ المشروع بعد اكتماله أما الفصل الثالث فيتناول التقييم البيئي على المستوى الإقليمي والقطاعي والأبعاد في العلاقات بين الدول والاتفاقيات الدولية حول البيئة والأبعاد الاجتماعية والثقافية والتكاليف والمنافع البيئية وضبط جودة الدراسات البيئية والتعامل مع الأحوال الطارئة وبناء القدرات المحلية والتنسيق بين الجهات المعنية والتشاور مع المجتمع المحلي والتعليمات البيئية للمقاولين وإرشادات أخرى متفرقة أما الملاحق فتتناول تفاصيل تصنيف المشاريع ضمن المجموعات والإطار العام للشروط المرجعية لإعداد تقرير تقييم الأثار البيئية ومكونات خطة الإدارة البيئية وتفاصيل خاصة بمشاريع نمطية في بعض قطاعات التنمية بالإضافة إلى الإطار العام للتعليمات البيئية للمقاولين

وحيث تعرف الأثار البيئية للمشاريع قال الدليل: «يعرف الأثر بالنسبة لمشروع ما بأنه أي تغيير يطرأ على السكان والبيئة المحيطة قد ينجم من جراء إنشاء هذا المشروع ويشمل ذلك الأثار الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، كما تشمل الأثار المباشرة وغير المباشرة والتي تحصل داخل الدولة أو خارجها.

وحول أهداف دراسة الأثار البيئية للمشاريع فإنه يحددها بالقول إن الهدف الرئيسي هو تقليل الأضرار المحتمل حدوثها على البيئة عند تنفيذ مشاريع التنمية مما ينعكس إيجاباً على أوضاع الدولة المستفيدة من خلال الحد من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأضرار البيئية، والمحافظة على ديمومة المصادر الطبيعية والمحافظة على البيئة وعناصرها والإسهام في وقف تدهورها والمساهمة في منع انتقال الملوثات البيئية إلى الدول المجاورة ودعم الجهود الدولية الرامية للحفاظ على البيئة

وأكد الدليل على أنه روعي فيه التبسيط وسهولة الفهم، والابتعاد عن التأويلات وواقعية التطبيق بالإضافة إلى توافر المرونة والشمول الكافيين لاستيعاب تنوع المشاريع وأن يكون صالحاً للتطبيق في كافة الدول، مؤكداً أن المسؤولية عن التقيد بأحكام تقع حصراً على عاتق المقترض أو الجهة القائمة بالمشروع.

وفي التمهيد جاء في الدليل أن مؤسسات مجموعة التنسيق والمكونة من البنك الإسلامي وصندوق أبوظبي وصندوق الأوبك والصندوق السعودي والصندوق العربي والصندوق الكويتي وصندوق النقد العربي والمصرف العربي وبرنامج الخليج العربي (أجفند) تسعى إلى توحيد المتطلبات وتوافق الإجراءات المتبعة في عملياتها المختلفة وإن إصدار هذا الدليل يأتي ضمن هذا الإطار، بهدف توضيح وتبسيط إجراءات التعامل مع الدول المعنية وتخفيف الأعباء من خلال توحيد